https://doi.org/10.61353/ma.0250479

"مقال مراجعة موضوع"
تحولات الوقاية في الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب 2005–2026

أ.م.د. ربا صاحب عبد
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
rubasaheb@comc.uobaghdad.edu.iq

تبحث هذه المراجعة تحولات الوقاية في الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب خلال المدة 2005–2026، عبر تتبع تطور مفهوم الوقاية وموقعه الاستراتيجي، وتوقيت التدخل، وطبيعة الخطر، وتوزيع الاختصاصات، وتحولات الأدوات وحوكمة المعرفة والرقمنة. وتبين الأدبيات اتساع المجال الوقائي بفعل تصاعد الاهتمام بالاستباق وتعدد الفاعلين ودخول قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والسلطات المحلية في ترتيبات الوقاية، إلى جانب تنامي أثر المعرفة المهنية والتقنيات الرقمية في تقدير المخاطر وتوجيه التدخلات. كما تكشف الدراسات التقويمية فجوة بين التطور المؤسسي والأداتي للوقاية وبين قدرة الأدلة المتاحة على قياس النتائج السلوكية الممتدة. وتخلص المراجعة إلى أن فهم التحول الوقائي الأوروبي يرتبط بالعلاقة بين تعريف الخطر وتوقيت التدخل وتوزيع الاختصاصات ونوعية الأدلة المتاحة، ضمن سياقات تتداخل فيها اعتبارات الفاعلية والثقة والشرعية.

الكلمات المفتاحية: الوقاية من الإرهاب؛ الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب؛ التطرف المؤدي إلى العنف؛ الحوكمة الوقائية؛ الاستباق؛ فاعلية البرامج.

"Article Review"
The Evolution of Prevention in the European Counter-Terrorism Strategy 2005–2026

Dr. Ruba Sahib Abed
College of Political Science /Al-Nahrain University
rubasaheb@comc.uobaghdad.edu.iq

This article examines transformations of prevention in the European counter-terrorism strategy between 2005 and 2026 through a thematic review of academic literature and European policy documents. It focuses on the evolution of the concept and strategic position of prevention, changes in the timing of intervention and the object of risk, the distribution of responsibilities among actors, and the development of preventive tools, knowledge governance, and digitalisation. It also examines the available evidence concerning effectiveness, trust, and legitimacy. The review identifies an expanding preventive field shaped by anticipatory approaches, multi-actor governance, and the growing involvement of education, health, social services, and local authorities. Professional knowledge and digital technologies have also acquired greater importance in guiding preventive intervention. Evaluation studies reveal uneven development between institutional and operational expansion and the strength of evidence capable of tracing long-term behavioural effects. The article develops an interpretive synthesis linking risk definition, intervention timing, institutional arrangements, evidence quality, trust, and legitimacy.

Keywords: Terrorism Prevention; European Counter-Terrorism Strategy; Violent Extremism; Preventive Governance; Anticipation; Programme Effectiveness.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

أخذت استراتيجيات الوقاية حيزاً متزايداً في التفكير الأمني المعاصر مع اتساع مفهوم الأمن وتعدد مستوياته وموضوعاته، إذ امتد الاهتمام نحو البيئات الاجتماعية والمؤسسية التي تتكون داخلها مصادر الخطر ومساراته، واتجهت المقاربات الأمنية إلى التعامل المبكر مع العوامل المؤثرة في تشكل التهديد عبر بناء المرونة وتعزيز عوامل الحماية وتوسيع حضور المؤسسات القريبة من المجتمع ضمن عمليات تقدير المخاطر والاستجابة لها، وهو ما منح الأمن بعداً يتصل بقدرة المؤسسات على قراءة المؤشرات السابقة للعنف وربطها بالسياقات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية التي تتحرك داخلها، وفي مجال مكافحة الإرهاب وسّع هذا التحول نطاق الوقاية ليشمل متابعة مسارات التطرف والتجنيد والبيئات المنتجة لهما، مع تنامي أدوار المؤسسات التعليمية والاجتماعية والمهنية والمجتمعية في دعم الاستجابة الأمنية، الأمر الذي رسخ الوقاية بوصفها مكوّناً متقدماً في الاستراتيجيات الأمنية المعاصرة يرتبط بتقدير الخطر وتوقيت التدخل وتوزيع المسؤوليات بين الجهات المعنية (جابر، 2021، ص. 400)، وفي هذا السياق اتجهت مكافحة الإرهاب نحو مقاربات تجمع التقدير المبكر للتهديد والتنسيق المؤسسي وتبادل المعلومات والعمل الوقائي مع القطاعات الاجتماعية والتعليمية، بما وسّع أدوات المواجهة لتشمل المسارات السابقة لتبلور الفعل العنيف ودعم القدرة على اكتشاف المؤشرات والاستجابة لها ضمن أطر استراتيجية متعددة المستويات (مرزوك، 2026، ص. 176؛ هادي وحميد، 2022، ص. 271).

جاء عام 2005 ليمنح الوقاية موقعاً أكثر وضوحاً داخل البناء الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، بعدما ربطت الاستراتيجية الأوروبية بين مكافحة التهديد الإرهابي ومعالجة التطرف والتجنيد والظروف المؤثرة في انتقال الأفراد نحو الجماعات الإرهابية، وهو ما وسّع مجال التدخل ليشمل المراحل السابقة للانخراط المباشر في العنف، وأدخل مسارات التجنيد والتعبئة والبيئات المنتجة للقابلية للتطرف ضمن الاهتمام الأمني الأوروبي، لذلك يمثل هذا العام نقطة زمنية مناسبة لتتبع التحولات التي لحقت بالوقاية خلال المدة التي يغطيها المقال (Council of the European Union, 2005, p. 7). ومع تطور هذا المسار، اتسعت دائرة المؤسسات المشاركة في العمل الوقائي لتشمل قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والسلطات المحلية والمجتمع المدني، بالتوازي مع تنامي التدريب وتبادل الخبرات وبناء المعرفة المهنية بين المستويات الوطنية والمحلية والأوروبية، وقد عكست شبكة التوعية بالتطرف هذا الاتجاه عبر ربط الممارسين والخبرات والبرامج ضمن إطار يدعم تصميم التدخلات وتطويرها وفق اختلاف السياقات المحلية والفئات المستهدفة (European Commission, 2016, p. 5).

وشهدت السياسة الأوروبية خلال العقد الحالي توسعاً إضافياً في مفهوم الوقاية مع تصاعد الاهتمام باستباق التهديدات وتقدير المخاطر قبل تطورها. فقد ربطت أجندة مكافحة الإرهاب لعام 2020 العمل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الوقائي بتطوير المعرفة المبكرة بالمخاطر والاستفادة من التقنيات الحديثة في دعم القرار الأمني (European Commission, 2020, p. 2)، بينما أولت أجندة عام 2026 اهتماماً أكبر بالقاصرين والبيئات الرقمية والصحة النفسية وعوامل الحماية المجتمعية، بالتزامن مع توسيع دور مركز المعرفة الأوروبي بشأن الوقاية من التطرف في الجمع بين البحث والخبرة المهنية والممارسة. ويمتد أثر هذه التطورات إلى ثلاثة عناصر مركزية في السياسة الوقائية هي توقيت التدخل، وطبيعة الخطر محل المعالجة، والجهة التي تنتج المعرفة اللازمة لتقديره والتعامل معه (European Commission, 2026, p. 4).

وفي مقابل هذا التطور في السياسة والممارسة، اتسعت الأدبيات الأوروبية وتنوعت الأسئلة التي تناولتها؛ فاهتم جانب منها بالعلاقة بين التطرف المعرفي والسلوكي وفك الارتباط وإعادة التأهيل، وركز جانب آخر على المرونة والهوية والحوار والعلاقات المجتمعية، بينما تناولت دراسات أخرى العمل متعدد الجهات وإدارة الحالات والخبرة المهنية وتقويم البرامج. وأدى هذا التنوع إلى اختلاف في وحدات التحليل وفي تعريف النتائج التي تعتمد عليها الدراسات عند تقويم التدخل الوقائي، فأصبح الحكم على البرامج مرتبطاً بالسياق والجمهور المستهدف ونوع التدخل والمؤشر المستخدم في قياس النتيجة، وهي عناصر تؤثر مباشرة في إمكان المقارنة بين الدراسات وفي قيمة النتائج التي تقدمها (Stephens et al., 2021, p. 346)، وتظهر الأدبيات كذلك تفاوتاً في توزيع المعرفة المتعلقة بالخبرات الأوروبية المختلفة، إذ بينت مراجعة شملت 158 دراسة منشورة خلال المدة 2005–2020 أن الحالة البريطانية استحوذت على 89 دراسة، بينما توزعت بقية الأدبيات على حالات وطنية وموضوعات أوروبية متعددة بدرجات متفاوتة من الحضور (Martini & Fernández de Mosteyrín, 2023, p. 114). ويوازي هذا التفاوت اختلاف في قوة التصاميم التقويمية المستخدمة وقدرتها على قياس تنفيذ البرامج والنتائج الوسيطة والتغيرات السلوكية، بما يجعل قراءة نتائج الوقاية مرتبطة بنوعية الأدلة المتاحة وحدودها المنهجية إلى جانب مضمون النتائج نفسها (Madriaza et al., 2025, p. 15).

وعلى أساس ذلك، يتناول المقال سؤالاً رئيساً يتعلق بأبرز تحولات الوقاية في الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب خلال المدة 2005–2026، والمسارات المفاهيمية والمؤسسية والأداتية التي رافقتها، وحصيلة ما قدمته الدراسات المتخصصة بشأن الفاعلية والثقة والشرعية. ويركز التحليل على تطور مفهوم الوقاية وموقعه داخل الاستراتيجية الأوروبية، وتوقيت التدخل وموضوع الخطر، وتوزيع الاختصاصات بين الفاعلين، وتطور الأدوات وحوكمة المعرفة والرقمنة، إلى جانب تقويم الأدلة المتعلقة بنتائج التدخلات وحدودها. وينتظم المقال في ثلاثة محاور رئيسة؛ يتناول الأول التطور المفاهيمي والاستراتيجي للوقاية، ويبحث الثاني الحوكمة الوقائية وأدوات التدخل، بينما يخصص الثالث لفاعلية الوقاية وحصيلة الأدلة التي تراكمت حولها.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250475

منهجية المراجعة

تستند المراجعة إلى مقاربة موضوعية ذات تركيب تكاملي، تفرضها طبيعة الأدبيات الأوروبية المتعلقة بالوقاية من التطرف والإرهاب وتنوع مستوياتها المفاهيمية والمؤسسية والمقارنة والتقويمية. وتمتد حدودها الزمنية بين عامي 2005 و2026، مع الرجوع الانتقائي إلى بعض الأدبيات الأسبق المرتبطة بتأصيل مفاهيم التطرف ونزع التطرف وفك الارتباط. ويتركز نطاقها المكاني على الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، مع الاستفادة من الخبرة البريطانية وبعض الحالات الأوروبية متى ارتبطت مباشرة بمسار تطور السياسات الوقائية. وتجمع مادتها بين الأدبيات الأكاديمية والوثائق الاستراتيجية الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما يتيح قراءة التحول الوقائي في علاقته بتطور المفاهيم والسياسات وآليات التنفيذ، وفق منطق المراجعة الموضوعية الذي ينظم الأدبيات المتنوعة داخل قضايا تحليلية مشتركة بدل عرضها وفق تسلسل الدراسات منفردة (Snyder, 2019, pp. 334–336).

يتركز الاختيار التحليلي على الأدبيات التي تناولت الوقاية من التطرف المؤدي إلى العنف، والتجنيد الإرهابي، والتدخل المبكر، وإدارة المخاطر، وفك الارتباط وإعادة التأهيل، إلى جانب الأعمال التي عالجت الحوكمة والفاعلين والأدوات والشرعية والثقة وتقويم البرامج. وتؤدي الوثائق الرسمية وظيفة تتبع التحولات في تصميم السياسة وتحديد أهدافها وتوزيع الاختصاصات بين المستويات الأوروبية والوطنية والمحلية، بينما توفر الدراسات الأكاديمية والتقارير التقويمية مادة لتحليل التنفيذ وقياس النتائج. ويقوم تقدير الأدلة على نطاق الدراسة وتصميمها وطبيعة بياناتها ومستوى النتيجة التي تقيسها، مع التمييز بين تنفيذ البرامج والنتائج الوسيطة والتغيرات السلوكية، بما يربط قوة الاستنتاج بطبيعة الدليل الذي يستند إليه (Gough, 2007, pp. 218–220).

ينتظم التحليل حول مجموعة من المتغيرات المشتركة في الأدبيات، تشمل مفهوم الوقاية، وتوقيت التدخل، وطبيعة الخطر، والفئات المستهدفة، والفاعلين، وتوزيع الاختصاصات، والأدوات المستخدمة، والسياق الوطني والمحلي، وتصميم الدراسات ومؤشرات النتائج، فضلاً عن قضايا الثقة والشرعية والقيود المنهجية. وعلى أساس هذه المتغيرات جُمعت الأدبيات في ستة موضوعات فرعية تندرج ضمن ثلاثة محاور رئيسة، ثم قورنت نتائج الدراسات داخل كل موضوع وفق المفهوم والسياق والمنهج ونوعية الأدلة. ويمنح هذا التنظيم الأولوية للعلاقات بين النتائج ومواضع التقارب والتباين وحدود التعميم، وصولاً إلى تركيب يفسر مسار التحول الوقائي الأوروبي استناداً إلى مجموع الأدلة التي ينتظم حولها كل موضوع، وهو مسار يقترب من منطق التحليل الموضوعي في بناء الأنماط التفسيرية عبر تصنيف المادة ومراجعة العلاقات بين موضوعاتها الرئيسة (Braun & Clarke, 2006, pp. 86–93).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تختلف الأدلة المتاحة بشأن الوقاية من التطرف في تصميماتها وحجم مادتها ونطاقها المكاني والزمني، وهو اختلاف يؤثر في طبيعة النتائج وإمكان المقارنة بينها. ويبين الجدول (1) السمات المنهجية للدراسات المشمولة في المراجعة.

جدول (1): السمات المنهجية للدراسات محل المراجعة

الدراسة	التصميم البحثي	مادة الدراسة / حجمها	النطاق المكاني	النطاق الزمني
Argomaniz (2009)	تحليل مؤسسي تاريخي	مؤسسات وسياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب	الاتحاد الأوروبي	ما بعد 11 أيلول 2001
Schmid (2013)	مراجعة مفاهيمية للأدبيات	أدبيات التطرف ونزع التطرف ومكافحة التطرف	—	—
Taylor & Soni (2017)	مراجعة منهجية	7مقالات	المملكة المتحدة؛ البيئة التعليمية	—
Gielen (2019)	مراجعة واقعية	73دراسة؛ منها 14 تقويماً للأثر	دول متعددة	—
Pistone et al. (2019)	مراجعة نطاقية	111منشوراً	—	—
Carthy et al. (2020)	مراجعة منهجية	19دراسة في 15 منشوراً؛ منها 12 تجربة عشوائية مضبوطة	دول متعددة؛ الحضور الأكبر لأمريكا الشمالية	2000–2018
Stephens et al. (2021)	مراجعة أدبيات	أدبيات متعددة التخصصات بشأن الوقاية من التطرف العنيف	—	—
Wolfowicz et al. (2021)	مراجعة منهجية وتحليل تلوي	127دراسة؛ 206 عينات؛ 1302 حجم أثر	20دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	—
Baker-Beall & Mott (2021)	تحليل سياساتي	استراتيجية الاتحاد الأوروبي وأجندة مكافحة الإرهاب	الاتحاد الأوروبي	استراتيجية 2005 وأجندة 2020
Koehler (2021)	دراسة تحليلية	سياسات وبرامج الوقاية ونزع التطرف الألمانية	ألمانيا	أواخر ثمانينيات القرن العشرين–2021
Mazerolle et al. (2021)	مراجعة منهجية	5دراسات للأثر؛ 26 دراسة في التركيب النوعي	دول متعددة	تقييمات أجريت خلال 2002–2018
Melhuish & Heath-Kelly (2022)	تحليل منهجي وموضوعي للوثائق	مخرجات شبكة التوعية بالتطرف ووثائق الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي	—
Wolfowicz et al. (2022)	مراجعة منهجية وتحليل تلوي	53دراسة؛ 76 عينة	أوروبا وأمريكا الشمالية، مع دراسات من الشرق الأوسط وآسيا	2002–2020
Martini & Fernández de Mosteyrín (2023)	مراجعة أدبيات وترميز موضوعي	158مقالة مستخرجة من Web of Science	أوروبا	2005–2020
Lewis et al. (2024)	مراجعة منهجية	47دراسة في الجزء الأول؛ 8 مراجعات في الجزء الثاني	17دولة	الدراسات المنشورة 2006–2023 في الجزء الأول
Heath-Kelly (2024)	دراسة مقارنة نوعية	مقابلات وبحث وثائقي في النرويج؛ بحث وثائقي في بريطانيا	بريطانيا والنرويج	—
Madriaza et al. (2025)	مراجعة منهجية للصرامة المنهجية	267تقويماً بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية	—	حتى كانون الأول 2022

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250475

أولاً: تحولات الوقاية في البناء الاستراتيجي الأوروبي

تطور مفهوم الوقاية في السياسة الأوروبية بالتوازي مع اتساع المجال الذي تستهدفه مكافحة الإرهاب وتقديم زمن التدخل إلى مراحل تسبق تشكل التهديد المباشر. ويظهر هذا المسار في تحول مفهوم الوقاية نفسه، ثم في تنامي الاهتمام بالمؤشرات المبكرة والمخاطر المحتملة والجهات القادرة على رصدها والتعامل معها.

1. مفهوم الوقاية وموقعها في الاستراتيجية الأوروبية

وردت الوقاية في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب لعام 2005 بوصفها أحد مجالات العمل الرئيسة، وارتبطت بمواجهة التطرف والتجنيد ومعالجة الظروف التي تساعد على جذب الأفراد إلى الجماعات الإرهابية. وجاء هذا التوجه بعد تكليف أوروبي بإعداد استراتيجية متخصصة لمواجهة التطرف والتجنيد أواخر عام 2004، ضمن مسار أوسع لتنظيم التعاون الأوروبي في مكافحة الإرهاب. ومن هذه الزاوية يمثل عام 2005 مرحلة مهمة في انتقال الوقاية إلى مستوى أكثر انتظاماً داخل البناء الاستراتيجي الأوروبي، مع توجيه الاهتمام نحو المراحل التي تسبق الانخراط المباشر في النشاط الإرهابي (Council of the European Union, 2005, p. 7).

وتوسعت دلالة الوقاية مع الجدل المتعلق بطبيعة الظاهرة التي تستهدفها التدخلات. فقد ميزت الأدبيات بين التغير في الأفكار والمواقف وبين التحول في السلوك، كما فصلت بين الاتجاهات والنوايا والانخراط الفعلي عند دراسة عوامل الخطر والحماية. وتترتب على هذا التمييز نتائج منهجية مباشرة، لأن قياس تغير المواقف يختلف عن قياس الاستعداد للسلوك أو فك الارتباط عن جماعة أو نشاط، وهو ما يجعل تعريف التطرف وتحديد النتيجة المستهدفة شرطين سابقين لمقارنة البرامج أو تقدير فاعليتها (Schmid, 2013, p. 43; Wolfowicz et al., 2021, p. 2).

وتعددت المقاربات التي تناولت الوقاية تبعاً لاختلاف تفسير أسباب القابلية للتطرف. فمنها ما ركز على تنمية التفكير النقدي، ومنها ما اهتم بالهوية والمرونة والحوار والمشاركة، في حين اتجهت مقاربات أخرى نحو الروابط الاجتماعية والبيئات التي يتحرك داخلها الفرد. وتوضح هذه الأدبيات أن التدخل الوقائي يتوزع بين مستوى فردي يرتبط بالقدرات والمواقف، ومستوى اجتماعي يتصل بالعلاقات والانتماء، ومستوى مؤسسي يرتبط بالموارد والفرص المتاحة داخل البيئة المحيطة، وهو اتساع يتوافق مع انتقال السياسة الأوروبية إلى معالجة مسارات التجنيد والظروف المرتبطة بها بدل حصر الاهتمام في السلوك الإرهابي بعد وقوعه (Stephens et al., 2021, pp. 346–361).

وأعطت المقاربة الاجتماعية البيئية للمرونة وزناً أكبر لنوعية الموارد والمؤسسات التي تحيط بالفرد والمجتمع، في حين بينت الدراسات المؤسسية للسياسة الأوروبية أن تراكم الاختصاصات والخبرات بعد عام 2001 وسّع مساحة العمل المشترك في قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب. ويضع الجمع بين هذين المستويين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الوقاية داخل علاقة متبادلة بين البيئة التي تظهر فيها عوامل الخطر والمؤسسات التي تختار أدوات التدخل وتمولها وتحدد شروط استخدامها. وتبقى قوة الاستنتاج مرتبطة كذلك بنوعية الأدلة، خصوصاً مع الحضور الواسع للدراسات المقطعية في بحوث عوامل الخطر والحماية، الأمر الذي يفرض التمييز بين وجود علاقة إحصائية مع عامل معين وبين أثر تدخل صمم للتأثير فيه (Argomaniz, 2009, pp. 151–172; Wolfowicz et al., 2021, p. 2).

وفي هذا الإطار، تتحدد الوقاية الأوروبية من خلال نوع التغير المستهدف، والمرحلة التي يقع فيها التدخل، والفئة المعنية به، والسياق الاجتماعي والمؤسسي الذي ينفذ داخله، والمؤشر المستخدم في تقويم نتائجه. ويكتسب التمييز بين المستويات الفكرية والسلوكية والتنظيمية أهمية خاصة عند قراءة التحولات اللاحقة، لأن اتساع الوقاية ارتبط تدريجياً بتقديم زمن التدخل وبالاعتماد على مؤشرات تسمح بالتعامل مع الخطر قبل وصوله إلى صورته المباشرة.

2. تقديم زمن التدخل وتحول موضوع الخطر

برز الاستباق بصورة أوضح في أجندة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب لعام 2020، التي ربطت التعامل مع التهديدات الناشئة بتبادل المعلومات والبحث الأمني وتقدير المخاطر والاستفادة من التقنيات الحديثة. وأصبح الاهتمام بالمستقبل جزءاً من عملية إعداد القرار، عبر جمع المعرفة المتعلقة بالمخاطر المحتملة واستخدامها في اختيار التدخل قبل ظهور التهديد في صورته المباشرة، وهو ما منح توقيت المعلومة وقيمتها التقديرية وزناً أكبر داخل السياسة الوقائية الأوروبية (European Commission, 2020, p. 2).

وتساعد الأدبيات التي تميز بين الاستعداد والتحوط والاستباق على فهم هذا التحول الزمني. فالاستعداد يرتبط ببناء القدرة على التعامل مع حدث محتمل، والتحوط يتصل بخطر تحيط به درجات مرتفعة من عدم اليقين، أما الاستباق فيستند إلى تصور لمسار مستقبلي يمنح التدخل الحاضر مبرره قبل اكتمال التهديد. ويغير هذا التدرج طبيعة المعرفة المطلوبة لاتخاذ القرار، لأن تقديم زمن التدخل يزيد الاعتماد على المؤشرات والتقديرات التي تصل بين معطيات الحاضر واحتمالات السلوك اللاحق، ويرفع في الوقت نفسه أهمية تقدير درجة اليقين التي يقوم عليها الإجراء الوقائي (Baker-Beall & Mott, 2021, pp. 714–716).

ويرتبط التدخل المبكر كذلك بموقع الفاعل الذي ينتج المعلومة ويقرأ دلالتها. فقد منحت الاستراتيجية الأوروبية المنقحة لعام 2014 أدواراً للمعلمين والعاملين في الصحة والخدمات الاجتماعية والشرطة والسجون في التعرف إلى المؤشرات الأولية وتقديم الدعم والإحالة إلى الجهات المختصة. ووضع هذا الترتيب المؤسسات المحلية والمهنية في موقع متقدم داخل منظومة الوقاية بحكم قربها من الأفراد وقدرتها على ملاحظة التغيرات في سياقاتها اليومية، وهو ما جمع بين توقيت المعلومة وطبيعة الخبرة التي تفسرها والجهة التي تتولى تقدير

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الاستجابة المناسبة (Council of the European Union, 2014, p. 10; Melhuish & Heath-Kelly, 2022, pp. 313–333).

واتسع موضوع الخطر مع تنامي أثر البيئات الرقمية وازدياد الاهتمام بفئات محددة داخل السياسة الأوروبية. وتشير الدراسات المتعلقة بالتعرض للمحتوى المتطرف عبر الإنترنت إلى وجود علاقات متفاوتة القوة بين هذا التعرض وبعض المؤشرات المعرفية والسلوكية المرتبطة بالتطرف، في وقت منحت فيه أجندة عام 2026 اهتماماً أوسع بالقاصرين وربطت الوقاية بعوامل الحماية والتعليم والأسرة والاندماج الاجتماعي والصحة النفسية. ويضع هذا الاتساع نطاقاً أكبر من السلوكيات والبيئات والمؤشرات داخل مجال الرصد الوقائي، ويزيد أهمية التمييز بين الارتباطات التي تظهر في الدراسات السكانية وبين التقدير المتعلق بحالة فردية بعينها وبين النتائج الفعلية للبرامج المنفذة (European Commission, 2026, p. 5; Wolfowicz et al., 2022, p. 2).

ويمنح تقديم زمن التدخل جودة المؤشر ومصدره وطريقة تفسيره أهمية مركزية في القرار الوقائي. فمعرفة عوامل الخطر والحماية توفر أساساً لفهم العلاقات المحتملة بين بعض المتغيرات والسلوك، بينما تتطلب القرارات المتعلقة بالأفراد قراءة ترتبط بتاريخ الحالة وسياقها ومسارها. ومع دخول البيانات والأدوات الخوارزمية إلى بعض مجالات التقدير، ارتبط استخدامها بقضايا جودة بيانات التدريب وتنوعها وقابليتها للتحقق وحماية الحقوق الأساسية. وعلى هذا الأساس يرتبط الاستباق الأوروبي بقدرة المؤسسات على تقدير معنى المؤشر داخل سياقه، وتحديد الجهة المختصة بالتعامل معه، وضبط العلاقة بين مستوى الخطر وطبيعة التدخل المترتب عليه (European Commission, 2020, p. 5).

ثانياً: الحوكمة الوقائية وأدوات التدخل في الاتحاد الأوروبي

تقوم الحوكمة الوقائية الأوروبية على توزيع أدوار التدخل بين المستوى الأوروبي والدول والسلطات المحلية والمؤسسات المهنية والمدنية، تبعاً لموقع كل منها في عملية التعرف إلى المخاطر والاستجابة لها. وقد رافق هذا التعدد توسع في الأدوات المستخدمة وفي مصادر المعرفة التي تستند إليها البرامج، بما ربط تنظيم الاختصاصات بطبيعة التدخل وآليات تشغيله.

1. توزيع الأدوار والاختصاصات بين الفاعلين

منحت الاستراتيجية الأوروبية المنقحة عام 2014 المدارس والخدمات الصحية والاجتماعية والسلطات المحلية والسجون ومنظمات المجتمع المدني أدواراً مرتبطة بالتعرف المبكر وتقديم الدعم والإحالة، ووضعت الممارسين العاملين في تماس مباشر مع الأفراد ضمن ترتيبات الوقاية بحسب اختصاصاتهم المهنية. ودعمت المفوضية هذا التوجه عبر شبكات جمعت خبرات قطاعات مختلفة وربطتها بالتدريب وتبادل المعرفة وتطوير السياسات، فأصبحت الموارد والخبرات موزعة بين مؤسسات تتفاوت في طبيعة عملها ودرجة قربها من

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الفئات المستهدفة (Council of the European Union, 2014, p. 10; European Commission, 2016, p. 5).

ويتصل تعدد الفاعلين بتوزيع السلطة بين الاتحاد الأوروبي والدول والسلطات المحلية. فالمستوى الأوروبي يضع أطر التعاون ويوفر شبكات المعرفة وأدوات التنسيق، في حين تتولى البنى الوطنية والمحلية تنظيم التنفيذ وتحديد إجراءات الإحالة وتقديم الخدمات وفق نظمها الإدارية والقانونية. ويبرز هنا فارق مهم بين المشاركة في تنفيذ التدخل وبين امتلاك صلاحية تعريف الخطر واتخاذ القرار بشأن الحالة، لأن موقع الفاعل داخل سلسلة القرار يحدد طبيعة مسؤوليته وحدود وصوله إلى المعلومات وقدرته على تحريك التدخل أكثر مما يحدده مجرد وجوده داخل شبكة الشركاء (Melhuish & Heath-Kelly, 2022, pp. 313–333).

ويظهر أثر البنية الوطنية بصورة واضحة في الحالة الألمانية، التي تجمع المؤسسات الحكومية والأمنية مع حضور واسع للمنظمات المدنية. فقد سجل مسح للشرطة الجنائية الاتحادية 1642 مشروعاً وبرنامجاً نشطاً عام 2018، أدارت المنظمات المدنية نحو 60 في المئة منها، ضمن بيئة مؤسسية تتأثر بالبنية الفدرالية وتعدد مستويات صنع القرار (Koehler, 2021, p. 66). ويمنح هذا الحضور المدني التنفيذ قاعدة اجتماعية واسعة، بينما تبقى استدامة البرامج مرتبطة بالتمويل والإشراف وقواعد تبادل البيانات والأولويات العامة التي تحددها المؤسسات الحكومية، وبذلك تتداخل المبادرة المدنية مع التوجيه المؤسسي داخل نموذج يعتمد بدرجة كبيرة على جودة التنسيق بين الشركاء.

وتأخذ العلاقة بين الأمن والرعاية صورة مختلفة في بعض الترتيبات البريطانية والنرويجية، حيث تعمل أطر متعددة الجهات تحت قيادة أمنية مع الاستفادة من خبرات قطاعات الرعاية والخدمات الاجتماعية. وتختلف هذه الترتيبات في معرفة الفرد بالتدخل، ومستوى موافقته عليه، والجهة التي تدير الحالة، وهي فروق تؤثر في طبيعة العلاقة بين الممارس والمستفيد وفي الوظيفة التي تؤديها الأداة المستخدمة (Heath-Kelly, 2024, p. 387). كما ترتبط جودة العمل المشترك بدرجة الثقة بين المؤسسات، ووضوح الأهداف، واستمرار التدريب، والقواعد المنظمة لتبادل المعلومات، وهي عناصر تؤثر في قدرة الشركاء على التعامل مع الحالة ضمن مسار مهني متماسك (Mazerolle et al., 2021, p. 2).

وعليه، يرتبط تعدد الفاعلين بنمط توزيع القرار بقدر ارتباطه باتساع المشاركة. فالمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والمدنية توفر خبرات وقنوات وصول تختلف عن الموارد التي تمتلكها الأجهزة الأمنية، بينما تحدد قواعد الاختصاص الجهة المسؤولة عن تفسير المؤشر وبدء الإحالة واعتماد خطة التدخل ومشاركة البيانات. وقد وصفت مراجعة للأدبيات الأوروبية هذا البناء بوصفه مشروعاً تقوده الدولة ويستند في تنفيذه إلى تعبئة المؤسسات المهنية والاجتماعية (Martini & Fernández de Mosteyrín, 2023,

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

p. 121). ويأخذ التقارب الأوروبي هنا صورة مشتركة في المبادئ وآليات التنسيق وتبادل المعرفة، في مقابل تنوع وطني يرتبط بالبنى الدستورية والإدارية وقواعد تداول المعلومات والثقافات المهنية السائدة في كل دولة.

2. أدوات التدخل وإدارة المعرفة والرقمنة

توزعت أدوات الوقاية بحسب المرحلة التي يقع فيها التدخل وطبيعة الفئة المستهدفة والنتيجة المراد تحقيقها. فبرامج التعليم وبناء المرونة والحوار تعالج القدرات المعرفية والاجتماعية وعوامل الحماية، بينما ترتبط الإحالة وإدارة الحالات والدعم النفسي والاجتماعي وإعادة التأهيل بأفراد ظهرت لديهم مؤشرات أكثر تحديداً. وأضيفت إلى ذلك تدخلات اتصالية ورقمية مع تنامي استخدام الفضاء الإلكتروني في نشر المحتوى المتطرف والتفاعل معه. ويجعل اختلاف الوظيفة وآلية التأثير لكل أداة تقدير نتائجها مرتبطاً بالهدف الذي صممت من أجله وبالمؤشر المستخدم في القياس (Stephens et al., 2021, pp. 346–361).

وأخذت المعرفة المهنية موقعاً متقدماً في تشغيل هذه الأدوات مع توسع شبكات الممارسين والباحثين والمؤسسات الأوروبية. فقد اضطلعت شبكة التوعية بالتطرف بجمع الخبرة المتراكمة في القطاعات المختلفة وصياغة الإرشادات ودعم التدريب وتطوير البرامج الوطنية والمحلية، بما وفر قنوات منتظمة لتبادل المعرفة بين التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والشرطة والسجون والسلطات المحلية (European Commission, 2016, p. 5). وفي عام 2024 أُنشئ مركز الاتحاد الأوروبي للمعرفة بشأن الوقاية من التطرف، ثم منحته أجندة عام 2026 موقعاً ضمن منظومة تجمع البحث والخبرة المهنية والممارسة، الأمر الذي رفع قيمة المعرفة التطبيقية في تحديد الأولويات واختيار أدوات التدخل وتطوير قدرات الممارسين (European Commission, 2026, p. 4).

وتجمع إدارة الحالات عدداً من هذه الموارد داخل مسار واحد يبدأ بالتعرف إلى الحالة وتقدير المخاطر والاحتياجات، ثم إعداد خطة للتدخل وتنسيق الخدمات ومتابعة تطورها. وتشير المراجعات المنهجية لهذه البرامج إلى أهمية الخبرة المتخصصة وتوافر الموارد وملاءمة التدخل للسياق المحلي، إلى جانب أثر اختلاف تقدير المخاطر وتفاوت استخدام أدوات القياس وقواعد مشاركة المعلومات بين المؤسسات (Lewis et al., 2024, pp. 3–4). وترتبط جودة إدارة الحالة بمدى الترابط بين التقدير الأولي والخطة والخدمات المقدمة واستمرار المتابعة، فضلاً عن وضوح أهداف الشركاء وقواعد تداول المعلومات وحماية الخصوصية والتدريب المهني المستمر (Mazerolle et al., 2021, p. 2).

وحظيت الأدوات الاتصالية والرقمية باهتمام أكبر مع توسع حضور المحتوى المتطرف في البيئات الإلكترونية. وتناولت الدراسات مجموعة من الأساليب شملت السرديات البديلة والتحصين المعرفي والإقناع وإعادة تأطير الرسائل، مع اختلاف النتائج بحسب الأداة والفئة المستهدفة ومؤشر القياس (Carthy et al., 2020, p. 2). كما سجلت مراجعات أخرى علاقات متفاوتة بين أنماط التعرض للمحتوى عبر

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250475

وسائل الاتصال وبعض النتائج المعرفية والسلوكية المرتبطة بالتطرف، مع اختلاف في قوة الأدلة التي تستند إليها هذه العلاقات (Wolfowicz et al., 2022, p. 2). ويقتضي هذا المجال التمييز بين التعرض للمحتوى المتطرف، وتأثير رسالة وقائية مصممة، واستخدام التقنيات في رصد المؤشرات وتحليلها، لأن كل مستوى منها يقوم على سؤال مختلف ويتطلب معياراً خاصاً لتقويم النتائج.

وأدخل استخدام الخوارزميات وتقنيات الذكاء الاصطناعي مستوى آخر من التعقيد إلى إدارة المعرفة الوقائية. فقد ربطت أجندة مكافحة الإرهاب لعام 2020 التطبيقات التحليلية بجودة بيانات التدريب وتنوعها وقابليتها للتحقق، إلى جانب توثيق الاستخدام وحماية الحقوق الأساسية (European Commission, 2020, p. 5).

نجد أن هذه الأدوات تعمل داخل سلسلة تبدأ بجمع البيانات ومعالجتها، ثم تفسير المخرجات وربطها بتقدير الخطر وتحديد الإجراء المناسب، ولذلك ترتبط قيمتها بجودة البيانات ودقة المؤشر وقابلية تفسير النتائج وبالجهة المخولة باستخدامها داخل القرار الوقائي. وفي ضوء ذلك تتحدد قيمة أدوات التدخل بمدى التوافق بين الغرض الذي صممت من أجله، وآلية عملها، والسياق المؤسسي الذي تستخدم فيه، ونوعية النتيجة التي يمكن قياسها.

من البين، اذن، أن أن الوقاية الأوروبية تعمل ضمن منظومة مترابطة تبدأ بتحديد طبيعة الخطر، ثم تنتقل إلى توقيت التدخل والجهات المسؤولة عنه، وصولاً إلى اختيار الأدوات وإدارة المعرفة وتقويم النتائج. وتكتسب هذه العلاقة أهميتها من تداخل المستويات المؤسسية والمهنية داخل العملية الوقائية، إذ يؤثر تعريف الخطر في نوع المؤشر المستخدم، ويحدد توقيت التدخل نطاق الفاعلين المشاركين، بينما ترتبط قيمة الأداة بجودة المعرفة التي تستند إليها وبقدرة المؤسسات على متابعة نتائجها. ويلخص الشكل (1) هذه العلاقات ضمن مسار واحد يجمع العناصر الرئيسة التي تناولها المحوران السابقان.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250475

شكل (1): المسار التحليلي للوقاية الأوروبية في مكافحة الإرهاب، 2005–2026

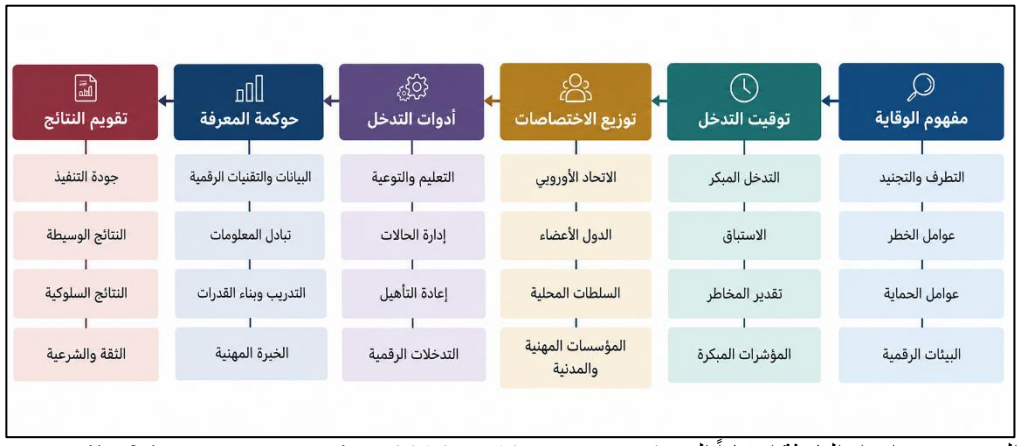

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى: (Council of the European Union, 2014, p. 10; European Commission, 2016, p. 5; European Commission, 2020, pp. 2, 5; European Commission, 2026, p. 4; Stephens et al., 2021, pp. 346–361).

ثالثاً: تقويم فاعلية الوقاية الأوروبية وحدود الأدلة

يرتبط تقويم الوقاية بطبيعة النتائج التي تقيسها الدراسات وبقدرة تصميماتها على ربط تلك النتائج بالتدخل في سياقه الفعلي. وتزداد المسألة تعقيداً مع دخول الثقة والشرعية والعلاقة بين المؤسسات والمستفيدين ضمن العوامل المؤثرة في تنفيذ البرامج واستمرار آثارها.

1. مستويات الفاعلية والثقة والشرعية

تختلف دلالة الفاعلية باختلاف مستوى النتيجة الخاضعة للقياس؛ فبعض الدراسات يتابع انتظام التنفيذ والوصول إلى الفئات المستهدفة، وبعضها يقيس التغير في المعرفة والاتجاهات وعوامل الحماية، في حين تتناول دراسات أقل النتائج السلوكية المرتبطة بفك الارتباط أو الاستمرار في النشاط المتطرف. وفي مراجعة نطاقية للتدخلات، قدم 38 منشوراً نتائج تتعلق بالبرامج، مقابل منشورين تناولا الفاعلية المقارنة، مع حضور واسع لمؤشرات المعرفة والاتجاهات، وهو ما يجعل طبيعة المؤشر المستخدم عنصراً أساسياً في تقدير قيمة النتيجة التي يقدمها البرنامج (Pistone et al., 2019, pp. 1–2).

ويؤثر تصميم الدراسة بصورة مباشرة في قوة الاستنتاج المتعلق بأثر التدخل. فقد ضمت إحدى المراجعات الواقعية 14 دراسة لتقويم الأثر ضمن قاعدة أوسع بلغت 73 دراسة، واستفادت من تصاميم كمية ونوعية ومختلطة في تحليل العلاقة بين السياق وآلية التدخل والنتيجة (Gielen, 2019, pp. 1149–1167). وفي مراجعة أحدث لإدارة الحالات، تناولت 47 دراسة جوانب التنفيذ، بينما خلت عينة تقويم الفاعلية من دراسات مستوفية للمعايير الصارمة التي اعتمدتها المراجعة، وهو فارق يرتبط بطبيعة التدخل وشروط الإدراج ونوعية التصميم المطلوب لإسناد النتيجة إلى البرنامج (Lewis et al., 2024, p. 21).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وتقدم دراسات إدارة الحالات مادة أوسع بشأن الشروط التي تحيط بالتنفيذ، وفي مقدمتها وضوح الاختصاصات وتوافر الخبرة والموارد والتنسيق بين الجهات المشاركة. وتدخل الثقة هنا في أكثر من مستوى؛ الثقة بالمؤسسة، والثقة بين المهنيين، والعلاقة بين الممارس والمستفيد، لما لهذه المستويات من أثر في تبادل المعلومات واستمرار المشاركة وتنفيذ خطة التدخل. ومن ثم يرتبط تقويم البرنامج بسلامة العلاقة بين التقدير الأولي والخدمة المقدمة وتوزيع المسؤوليات، إلى جانب ما يسجل لدى المستفيد من تغيرات لاحقة (Lewis et al., 2024, p. 54).

وتظهر حدود القياس كذلك في المؤشرات المستخدمة على المستوى الأوروبي. فقد سجلت محكمة المدققين الأوروبية اعتماد مؤشرات ترتبط بحجم النشاط، مثل الاجتماعات والوثائق والفعاليات، وأشارت إلى أهمية إدخال المعرفة المكتسبة وتطبيقها وأثرها في الممارسة المهنية ضمن عملية التقويم (European Court of Auditors, 2018, p. 27). وتلتقي هذه المسألة مع نتائج مراجعات التدخلات الاتصالية التي سجلت تفاوتاً في أثر الأساليب المستخدمة تبعاً لطبيعة الرسالة ومؤشر القياس، مع نتائج أوضح في بعض عوامل الخطر مقارنة بالمؤشرات المباشرة المرتبطة بالاستعداد لاستخدام العنف (Carthy et al., 2020, p. 2).

وتتصل الشرعية بطريقة استقبال التدخل داخل البيئة التي يطبق فيها وطبيعة العلاقة مع الجهة القائمة عليه. ففي الخبرة التعليمية البريطانية، سجلت بعض الدراسات مشاعر مرتبطة بالاشتباه والحذر عند مناقشة القضايا الجدلية، في حين ارتبطت تجربة تعليمية مسرحية بمساحة أوسع للحوار والتعبير ومناقشة المواقف (Taylor & Soni, 2017, pp. 245–252). ويمنح هذا التباين الثقة والقبول والوصم ومساحة التعبير قيمة تفسيرية داخل تقويم البرامج، لأنها تؤثر في درجة المشاركة والاستجابة واستمرار العلاقة مع الجهة المنفذة، قبل الوصول إلى قياس النتائج السلوكية بعيدة المدى.

وتشير المراجعات الحديثة لجودة التقييم إلى توسع استخدام التصاميم النوعية والمختلطة والكمية، بالتزامن مع تحديات تتصل بتوثيق الإجراءات وضبط المتغيرات المؤثرة ومدة المتابعة وربط النتيجة بالتدخل (Madriaza et al., 2025, p. 15). وعلى هذا الأساس تتوزع الفاعلية بين جودة التنفيذ، واستجابة المستفيد، واستمرار التغير، وقوة الدليل الذي يستند إليه الحكم، بينما تدخل الثقة والشرعية في تفسير الظروف التي يعمل البرنامج داخلها ومدى استمرارية المشاركة فيه.

2. حصيلة الأدبيات والفجوات البحثية

تشير حصيلة الأدبيات إلى اتساع البناء المؤسسي والأداتي للوقاية الأوروبية بدرجة أسرع من تطور قاعدة الأدلة القادرة على قياس آثارها السلوكية بعيدة المدى. فالمعرفة المتعلقة بتشغيل البرامج، والتنسيق بين المؤسسات، وإدارة الحالات، وتطوير التدريب، تحظى بقاعدة بحثية أوسع من الدراسات التي تتابع التغير

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250475

السلوكي عبر مدد زمنية طويلة وتفصل أثر التدخل عن العوامل الأخرى المحيطة بالفرد والبيئة. ويظهر هذا التفاوت بوضوح في مراجعات إدارة الحالات وجودة التقويم التي تجمع مادة واسعة عن التنفيذ مقابل قاعدة أضيق عند تطبيق معايير أكثر صرامة على دراسات الفاعلية (Lewis et al., 2024, p. 21; Madriaza et al., 2025, p. 15).

كما ترتبط قوة الأدلة بطبيعة النتيجة موضوع القياس. فالمؤشرات المتعلقة بالمعرفة والاتجاهات وعوامل الحماية تتيح متابعة تغيرات قريبة من زمن التدخل، بينما تتطلب النتائج المرتبطة بفك الارتباط والسلوك العنيف مدد متابعة أطول وتصميمات قادرة على التعامل مع تعدد المتغيرات المؤثرة. ويترتب على ذلك تدرج في قيمة الاستنتاجات؛ إذ تختلف دلالة نجاح البرنامج في الوصول إلى الجمهور أو تحسين مؤشر وسيط عن دلالة حدوث تغير سلوكي مستمر يمكن ربطه بالتدخل نفسه.

وتحتل الثقة والشرعية موقعاً مهماً ضمن الفجوات التي تحتاج إلى مزيد من البحث. فالأدبيات المتعلقة بالتعليم وإدارة الحالات توفر شواهد على ارتباط المشاركة وتبادل المعلومات واستمرار المستفيد بطبيعة العلاقة المهنية وقواعد الخصوصية ووضوح الاختصاص وقبول التدخل، بينما تبقى العلاقة بين هذه المتغيرات والنتائج السلوكية بعيدة المدى أقل حضوراً في الدراسات الطولية والمقارنات بين السياقات الوطنية. ويجعل ذلك الثقة والشرعية جزءاً من تفسير شروط عمل البرنامج، مع حاجة بحثية أكبر إلى قياس أثرهما خلال مراحل التدخل المختلفة.

وتظهر فجوة أخرى في التوزيع الجغرافي للأدبيات. فقد استحوذت الحالة البريطانية على 89 دراسة ضمن مراجعة شملت 158 مقالاً منشوراً خلال المدة 2005–2020، الأمر الذي يمنح خبرة واحدة وزناً مرتفعاً في قاعدة المعرفة الأوروبية مقارنة بحالات أخرى (Martini & Fernández de Mosteyrín, 2023, p. 114). وتبرز هنا أهمية توسيع الدراسات المقارنة في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية، وتتبع انتقال الأطر الأوروبية إلى البرامج المحلية، ودراسة أثر اختلاف البنى الوطنية في توزيع الاختصاصات والموارد وتبادل المعلومات.

وتقود الحصيلة العامة إلى أربعة مجالات بحثية هي:

أ. الدراسات التي تتبع النتائج السلوكية عبر الزمن: تطوير الدراسات التي تتابع المشاركين ونتائج التدخل الوقائي خلال فترات زمنية ممتدة، بما يسمح بقياس استمرارية التغير وتقدير أثر البرنامج.

ب. المقارنة بين النماذج الوطنية الأوروبية: توسيع الدراسات المقارنة بين الدول الأوروبية لفهم أثر الاختلافات المؤسسية والقانونية والإدارية في تصميم برامج الوقاية وآليات تنفيذها ونتائجها.

ج. الثقة والشرعية في تقويم البرامج: إدخال الثقة والشرعية ضمن مؤشرات التقويم، مع دراسة علاقتهما بالمشاركة وتبادل المعلومات والاستمرار في البرنامج والاستجابة للتدخل.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

د. تطوير مؤشرات قياس قابلة للمقارنة: بناء مؤشرات تجمع بين جودة التنفيذ والنتائج الوسيطة والتغيرات السلوكية، وتسمح بمتابعة النتائج عبر فترات زمنية كافية للمقارنة بين البرامج والسياقات الوطنية المختلفة.

وتسهم هذه المسارات في تطوير قاعدة بحثية أكثر دقة لتقويم الوقاية الأوروبية وربط تصميم البرامج بآليات تنفيذها والنتائج المترتبة عليها.

الخاتمة

تظهر نتائج المقال أن فهم الوقاية الأوروبية يرتبط بأربع مسائل متداخلة: توقيت التدخل، وتعريف الخطر، وتوزيع الاختصاصات، ونوعية الأدلة المستخدمة في تقويم النتائج. وقد بينت المراجعة أن التوسع المؤسسي في برامج الوقاية صاحبه توسع في الجهات المنتجة للمعلومة والمشاركة في تقدير المخاطر، وهو ما منح المؤسسات المحلية والمهنية موقعاً متقدماً في العمل الوقائي، لكنه جعل جودة القرار مرتبطة بدرجة أكبر بوضوح الاختصاص، وطبيعة المؤشر، والسياق الذي يجري فيه تفسيره.

وأظهرت المراجعة كذلك أن تعدد الفاعلين يمثل سمة أساسية في الحوكمة الوقائية الأوروبية، مع اختلاف واضح بين الدول في توزيع المسؤوليات بين المؤسسات الأمنية والقطاعات الاجتماعية والمدنية. وتؤثر هذه الاختلافات في طريقة إدارة الحالات، وتبادل المعلومات، واختيار أدوات التدخل، وفي العلاقة بين الممارس والمستفيد، وهو ما يفسر جانباً من التفاوت بين النماذج الوطنية رغم اشتراكها في أطر أوروبية عامة.

أما النتيجة الأكثر أهمية فتتعلق بقاعدة الأدلة نفسها. فالدراسات توفر معرفة أوسع بشأن التنفيذ والتنسيق وإدارة البرامج مقارنة بالمعرفة المتاحة عن النتائج السلوكية المستمرة عبر الزمن، كما تتفاوت قوة الأدلة باختلاف تصميم الدراسة، ونوع المؤشر، ومدة المتابعة. ويمنح هذا التفاوت الثقة والشرعية والخصوصية ووضوح المسؤولية موقعاً مهماً داخل عملية التقويم، لأنها تؤثر في المشاركة وتبادل المعلومات واستمرار المستفيد داخل البرنامج، ثم في طبيعة النتائج التي يمكن تسجيلها وقياسها.

ويشير مجموع هذه النتائج إلى أن تقويم الوقاية الأوروبية يحتاج إلى ربط تصميم السياسة بشروط تنفيذها وبالسياق المؤسسي الذي تتحرك داخله، مع الفصل بين نجاح البرنامج في الوصول إلى الجمهور، وتحقيق نتائج وسيطة، وظهور تغير سلوكي مستمر. ويكتسب هذا الفصل أهمية خاصة عند مقارنة البرامج أو نقلها بين سياقات وطنية مختلفة.

وتتجه الحاجة البحثية نحو متابعة نتائج التدخل خلال فترات زمنية ممتدة، وتوسيع المقارنات بين النماذج الأوروبية، وإدخال الثقة والشرعية ضمن أدوات التقويم بصورة أكثر انتظاماً، إلى جانب توسيع التغطية الجغرافية للأدبيات. وتوفر هذه المسارات أساساً أدق للحكم على ما تحققه الوقاية فعلياً، وعلى الشروط المؤسسية والاجتماعية التي تؤثر في نتائجها.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع

1. جابر، مها قيس. (2021). سياسات الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003. مجلة المعهد، (7)، 397–414 https://doi.org/10.61353/ma.0070397 .
2. الشمري، صلاح مهدي هادي، وحميد، علي حسين. (2022). نحو دور محوري لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي في مجابهة التحديات غير التقليدية: الأمن السيبراني أنموذجاً. مجلة المعهد، (8)، 271–292 https://doi.org/10.61353/ma.0080271 .
3. مرزوك، علي أحمد عبد. (2026). فاعلية السياسة الدفاعية العراقية في مكافحة الإرهاب: جهاز مكافحة الإرهاب (ICTS) دراسة حالة. مجلة المعهد، (24)، 165–200 . https://doi.org/10.61353/ma.0240165
4. Argomaniz, J. (2009). Post-9/11 institutionalisation of European Union counter-terrorism: Emergence, acceleration and inertia. European Security, 18(2), 151–172. https://doi.org/10.1080/09662830903460103
5. Baker-Beall, C., & Mott, G. (2021). The new EU counter-terrorism agenda: Preemptive security through the anticipation of terrorist events. Global Affairs, 7(5), 711–732. https://doi.org/10.1080/23340460.2021.1995461
6. Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative Research in Psychology, 3(2), 77–101. https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa
7. Carthy, S. L., Doody, C. B., Cox, K., O'Hora, D., & Sarma, K. M. (2020). Counter-narratives for the prevention of violent radicalisation: A systematic review of targeted interventions. Campbell Systematic Reviews, 16(3), e1106. https://doi.org/10.1002/cl2.1106
8. Council of the European Union. (2005a). The European Union counter-terrorism strategy (14469/4/05 REV 4). https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-14469-2005-REV-4/en/pdf
9. Council of the European Union. (2005b). The European Union strategy for combating radicalisation and recruitment to terrorism (14781/1/05 REV 1). https://register.consilium.europa.eu/pdf/en/05/st14/st14781-re01.en05.pdf
10. Council of the European Union. (2014). Revised EU strategy for combating radicalisation and recruitment to terrorism (9956/14). https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-9956-2014-INIT/en/pdf
11. European Commission. (2016). Supporting the prevention of radicalisation leading to violent extremism (COM(2016) 379 final). https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52016DC0379
12. European Commission. (2018). Replies of the Commission to Special Report No. 13/2018: Tackling radicalisation that leads to terrorism.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://www.eca.europa.eu/lists/ecadocuments/sr18_13/sr_radicalisation_en.pdf
13. European Commission. (2020). A counter-terrorism agenda for the EU: Anticipate, prevent, protect, respond (COM(2020) 795 final). https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52020DC0795
14. European Commission. (2026). ProtectEU: Agenda to prevent and counter terrorism (COM(2026) 101 final). https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52026DC0101
15. European Court of Auditors. (2018). Tackling radicalisation that leads to terrorism: The Commission addressed the needs of Member States, but with some shortfalls in coordination and evaluation (Special Report No. 13/2018). https://www.eca.europa.eu/lists/ecadocuments/sr18_13/sr_radicalisation_en.pdf
16. Gielen, A.-J. (2019). Countering violent extremism: A realist review for assessing what works, for whom, in what circumstances, and how? Terrorism and Political Violence, 31(6), 1149–1167. https://doi.org/10.1080/09546553.2017.1313736
17. Gough, D. (2007). Weight of evidence: A framework for the appraisal of the quality and relevance of evidence. Research Papers in Education, 22(2), 213–228. https://doi.org/10.1080/02671520701296189
18. Heath-Kelly, C. (2024). Multi-agency counter-terrorism in Britain and Norway: Intelligence agencies and the administration of welfare. Security Dialogue, 55(4), 386–403. https://doi.org/10.1177/09670106241234203
19. Koehler, D. (2021). Deradicalisation in Germany: Preventing and countering violent extremism. Revista CIDOB d'Afers Internacionals, 128, 59–79. https://doi.org/10.24241/rcai.2021.128.2.59/en
20. Lewis, J., Marsden, S., Cherney, A., Zeuthen, M., Rahlf, L., Squires, C., & Peterscheck, A. (2024). Case management interventions seeking to counter radicalisation to violence and related forms of violence: A systematic review. Campbell Systematic Reviews, 20(2), e1386. https://doi.org/10.1002/cl2.1386
21. Madriaza, P., Morin, D., & Hassan, G. (2025). How rigorous are evaluations of violent extremism prevention programs? Results from a systematic methodological review. Terrorism and Political Violence. Advance online publication. https://doi.org/10.1080/09546553.2025.2555221
22. Martini, A., & Fernández de Mosteyrín, L. (2023). From state to social actors in extremism prevention: A state of the art. URVIO. Revista Latinoamericana de Estudios de Seguridad, 35, 110–128. https://doi.org/10.17141/urvio.35.2023.5343

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

23. Mazerolle, L., Cherney, A., Eggins, E., Hine, L., & Higginson, A. (2021). Multiagency programs with police as a partner for reducing radicalisation to violence. Campbell Systematic Reviews, 17(2), e1162. https://doi.org/10.1002/cl2.1162
24. Melhuish, F., & Heath-Kelly, C. (2022). Fighting terrorism at the local level: The European Union, radicalisation prevention and the negotiation of subsidiarity. European Security, 31(2), 313–333. https://doi.org/10.1080/09662839.2021.2009458
25. Pistone, I., Eriksson, E., Beckman, U., Mattsson, C., & Sager, M. (2019). A scoping review of interventions for preventing and countering violent extremism: Current status and implications for future research. Journal for Deradicalization, 19, 1–84. https://jd.journals.publicknowledgeproject.org/index.php/jd/article/view/213
26. Schmid, A. P. (2013). Radicalisation, de-radicalisation, counter-radicalisation: A conceptual discussion and literature review. International Centre for Counter-Terrorism. https://doi.org/10.19165/2013.1.02
27. Snyder, H. (2019). Literature review as a research methodology: An overview and guidelines. Journal of Business Research, 104, 333–339. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.07.039
28. Stephens, W., Sieckelinck, S., & Boutellier, H. (2021). Preventing violent extremism: A review of the literature. Studies in Conflict & Terrorism, 44(4), 346–361. https://doi.org/10.1080/1057610X.2018.1543144
29. Taylor, L., & Soni, A. (2017). Preventing radicalisation: A systematic review of literature considering the lived experiences of the UK's Prevent strategy in educational settings. Pastoral Care in Education, 35(4), 241–252. https://doi.org/10.1080/02643944.2017.1358296
30. Wolfowicz, M., Hasisi, B., & Weisburd, D. (2022). What are the effects of different elements of media on radicalization outcomes? A systematic review. Campbell Systematic Reviews, 18(2), e1244. https://doi.org/10.1002/cl2.1244
31. Wolfowicz, M., Litmanovitz, Y., Weisburd, D., & Hasisi, B. (2021). Cognitive and behavioral radicalization: A systematic review of the putative risk and protective factors. Campbell Systematic Reviews, 17(3), e1174. https://doi.org/10.1002/cl2.1174

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0